الفصل الأول

مبارك ويوميات الثورة

obeikan.com

obeikan.com

ثمة تباين واضح بين الرؤية الصهيونية لمبارك قبيل الثورة وبعدها، وكأنه فرق بين الجنة والنار؛ فلم يكن رئيساً عادياً، أو حاكماً عربياً استثنائياً، وإنما كان مسانداً وداعماً للكيان الصهيوني طيلة الثلاثين عاماً هي فترة حكمه لمصر، وهو اعتراف لم يتورع الصهاينة، ووسائل الإعلام الصهيونية عن الاعتراف العلني والضمني به، ولم يخجلوا منه أبداً!

لقد بدأ التمهيد لثورة يناير/ كانون الثاني ٢٠١١م في مصر بالدعوة إلى مظاهرات قليلة العدد، عبر دعوات كثيرة على مواقع التواصل الاجتماعي"الفيس بوك"، و"التويتر"، و"السكاي"، ولم تهتم بها وسائل الإعلام الصهيونية قط، باستثناء الكتابة عنها، ضمن تقارير وأخبار مصر اليومية المنقولة أو المترجمة من اللغة العربية، وكانت تنشر بين ثنايا هذه التقارير اليومية، فحسب.

استمر تغافل الصهاينة عن الثورة المصرية حتى اليوم الثاني أو الثالث لها، ومع سقوط شهداء ومصابين في ميدان التحرير، بقلب القاهرة؛ ففي البداية تحدثت صحيفة صهيونية في اليوم الأول للثورة عن أن المتظاهرين المصريين نددوا بالنظام المصري، وتظاهروا ضد التوريث، وضد مبارك، مؤكدين ضرورة تكرار التظاهر في ذلك اليوم من كل عام ضد سياسة وحكم مبارك[1]، ولم يعلموا أنه لن ينتظر حتى للشهر التالي! بينما حذر حبيب العادلي، وزير الداخلية، شباب"الفيسبوك" الذين خططوا للقيام بمظاهرات مناهضة للشرطة بدعوى خطورتها على أمن المواطن المصري العادي.

اكتفت وسائل الإعلام الصهيونية بنقل هذه الأخبار عن نظيرتها وسائل الإعلام المصرية، فحسب، دون الشعور ببداية ثورة مصرية شعبية وجارفة؛ والغريب أن الصحيفة الصهيونية نفسها رغم إشارتها لأهمية مواقع التواصل الاجتماعي، ومدى ما تركته من آثار إيجابية على الثورة المصرية فإنها أولت الاهتمام أيضاً بمسببات الثورة المصرية، خاصة استمرار حالة الحنق والغضب

(١) جاكي خوري، ١٩ إرهابياً خططوا لحادث القديسين، هاآرتس، ٢٥/ ١/ ٢٠١١م.

من نظام مبارك وزبانيته، واستمرار العمل بقانون الطوارئ منذ أن تولى مبارك الحكم في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١م، كما أن الصحيفة نفسها اعتبرت الشاب السكندري، خالد محمد سعيد، شهيد نظام مبارك الفاسد، أيقونة، أو رمزاً احتذى به الشعب المصري للنهوض من غفوة استمرت ثلاثين عاماً متتالية هي حكم المخلوع!

اعتبرت الصحيفة الصهيونية "هآرتس" أن من مطالب المصريين المشروعة محاسبة كل فاسد، وإطلاق سراح المعتقلين، وتغيير نظام الحكم في مصر، ونقل السلطة إلى البرلمان المصري، وتحويل مقار الحزب الحاكم السابق [الحزب الوطني الديمقراطي] إلى مكتبات عامة، وقيام انتخابات حرة وشفافة، وذلك في الوقت الذي أوضحت مدى قسوة وعنف شرطة نظام مبارك السابق، في التعامل مع المتظاهرين قائلة:"كانت السلطة تقابل المتظاهرين بالقوة والشراسة في التعامل واعتقالهم أيضاً"[١]؛"بل قتلتهم برصاص حي ومطاطي في وقت انضم الدكتور أيمن نور، رئيس حزب الغد، والمرشح السابق لانتخابات الرئاسة المصرية، إلى المتظاهرين، الذين طالبوا بعدم التمديد لمبارك، وعدم التوريث لولده جمال، واختيار رئيس عبر الانتخاب المباشر والشفاف[٢].

في اليوم الثاني للثورة، (١/٢٦) كتبت صحيفة صهيونية:"خرج أمس آلاف المصريين في أنحاء متفرقة من المدن المصرية، خاصة في القاهرة والإسكندرية والسويس، بهدف إزاحة الرئيس مبارك، ونشر الديمقراطية، فيما واجهت الشرطة المتظاهرين والغاضبين الذين توجهوا إلى مبنى مجلسي الشعب والشورى بوسط القاهرة. يحاول المتظاهرون المصريون إسقاط الرئيس مبارك، كما أسقط التونسيون رئيسهم، زين العابدين بن علي، لكن الشرطة تقاوم ذلك وبشكل شرس، وذلك رغم توافد عشرات الآلاف إلى ميدان التحرير بالقاهرة للمبيت فيه، ورفعهم لافتات تندد بالنظام المصري، وبالرئيس مبارك، وولده جمال، وتدعوهما إلى الرحيل،

(١) المرجع نفسه.

(٢) آفي يسسخروف، الشرطة المصرية فرّقت المتظاهرين بالقوة، هآرتس، ٢٦/ ١/ ٢٠١١م.

كما نقلت الصحيفة عن أحمد وجدي (٢٠ عاماً) طالب بكلية الطب القصر العيني قوله: "كفاية، عايزين تغيير، دي دولة ومش مملكة"[١].

اعتبرت صحيفة صهيونية في اليوم الثالث للثورة، (١/٢٧)، أن ما يجري في ميادين مصر الكبرى بمثابة حرب شوارع ضد مبارك ونظامه المستبد، فقد كتبت:"حاول المتظاهرون اقتحام مقار ومباني حكومية، فيما سقط المئات ما بين قتيل وجريح، مما زاد من سخونة الأوضاع في الشارع المصري، وفيما يبدو أن مصر ستشهد حرب شوارع، بالمعنى المعروف والمتعارف عليه[٢]"؛ فقد خرج الآلاف من المصريين إلى الشوارع للتعبير عما يجيش في صدورهم من كُره لنظام مبارك، فيما واجههم الشرطة المصرية بالقنابل المسيَّلة للدموع، والرصاص، الحي والمطاطي، وألقت القبض على المئات من المتظاهرين، بينما انضم إلى المتظاهرين العشرات من الصحفيين الرافضين لسياسة مبارك، وحاولت الشرطة تفريقهم بالقوة، فضلاً عن وجود شرطيين بلباس مدني عادي، أو من أمن الدولة المصرية اندسوا وسط المتظاهرين للعمل على تفريقهم ولكن دون جدوى مما ساعد على اكتشافهم بسهولة، لكن المتظاهرين قسَّموا أنفسهم مابين مواجهة الشرطة وإسعاف المصابين، ونقلهم إلى أماكن علاجهم"[٣].

رأت صحيفة صهيونية أخرى أن قطع شبكات الإنترنت والهواتف النقالة عن المصريين، ثالث ورابع أيام الثورة الشعبية المصرية، بمثابة رفضٍ لما يجري في الشارع المصري، ومحاولة للالتفاف على الثورة المصرية، فضلاً عن قولها بأن ذلك يعرقل محاولات اجتذاب المزيد من المتظاهرين، بعد أن تزايد عددهم، يوما تلو الآخر[٤].

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) آفي يسسخروف، عودة البرادعي للقاهرة للانضمام للمظاهرات، هاآرتس، ٢٧/ ١/ ٢٠١١م.

(٣) جاك شتر، استمرار المواجهات في مصر، هاآرتس، ٢٧/ ١/ ٢٠١١م.

(٤) أنشيل بابر، محاولة التدخل في المظاهرات، تعطل شبكات الهواتف المحمولة في مصر، هاآرتس، ٢٨/ ١/ ٢٠١١م.

بدأت وسائل الإعلام الصهيونية إدراك خطورة ما يجري في الشارع المصري من ثورة حقيقية، خاصة مع سقوط عشرات الشهداء ومئات المصابين: ليس في ميدان التحرير بالقاهرة، وحده، وإنما في الميادين الكبرى لمحافظات القطر المصري كله؛ فمع تزايد أعداد المتظاهرين المصريين في جميع المدن المصرية، اندفعت وسائل الإعلام الصهيونية تكتب أن ما يقوم به المصريون"بمثابة ثورة حقيقية على نظام مبارك، وهو التطور الأكبر والأضخم منذ اندلاع الثورة الإيرانية، وتوقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، في العام ١٩٧٩م على عكس ما توقعه رجال المخابرات في إسرائيل، أو عكس رغباتهم تماماً؛ فثمة انهيار للنظام القديم في مصر، مما يؤثر سلباً على إسرائيل، وعلى المنطقة ككل، وعلى معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، وكذلكالأردنية - الإسرائيلية "[1]. وذلك رغم أن المخابرات العسكرية الصهيونية [أمان] توقعت أن يكون العام ٢٠١١م عاماً لتغيير الحكم في كل من مصر والسعودية، لكنها لم تتوقع حدوث ثورة شعبية مثل تلك أبداً، والأدهى من ذلك ما قاله رئيس جهاز أمان الجديد، الجنرال آفيف كوخافي:"ليس هناك تخوف من نقل السلطة في مصر"، وهو ما أكد فشل الصهاينة في توقع الثورة الشعبية المصرية، وتوهمهم الاعتماد على المخلوع حتى مماته.

وهذا وهم عاش عليه الكيان الصهيوني طويلاً، ظاناً أن مبارك ونظامه سيخلدان في الأرض، ويثبتان أركان الدولة الصهيونية على الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ لذلك فإن وسائل إعلامه المختلفة، عن بكرة أبيها، كانت تنقل أحداث الثورة في أيامها الأولى كغيرها من الوسائل الإعلامية، العربية والعالمية، ولم يخطر ببالها أنها الأيام الأُول لثورة شعبية قادها الشباب، وحماها بعض الجيش، وكانت تتساءل عن مدى إمكانية صمود مبارك ونظامه أمام الموجات البشرية التي تتدفق إلى ميدان التحرير، وخروج المظاهرات في كبريات العواصم المحلية المصرية؛ فقد قالت صحيفة "هآرتس" في ثالث أيام الثورة:"السؤال الأساسي في الأيام القريبة القادمة هو

(١) عاموس هرئيل، المظاهرات في مصر: كابوس لرؤساء المخابرات، هآرتس، ٢٩/ ١/ ٢٠١١م.

مدى إمكانية بقاء الرئيس مبارك والقيادات العسكرية المصرية في مناصبهم؟ وهل سيحافظ مبارك على حكمه رغم بقائه في الحكم لما يزيد على ثلاثين عاماً، وإذا كان من المحتمل سقوط حكم مبارك، خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر، فماذا نحن فاعلون؟!"[1].

لقد كان الهمّ الأول للكيان الصهيوني العمل بقوة على استمرار بقاء مبارك ونظامه، حتى الرمق الأخير! وإلا فليستعد "الإسرائيليون" لمجابهة نظام مصري جديد؛ ولذلك ساند الكيان الصهيوني مبارك ونظامه حتى اللحظة الأخيرة، التي حانت في الحادي عشر من شهر فبراير/ شباط ٢٠١١م بالدعم الصهيوني اللوجيستي، والمعنوي، والإعلامي.

بيد أن صحيفة "هآرتس" الصهيونية أبدت، في اليوم الرابع للثورة، تخوفاً حقيقيّاً من الثورة المصرية، أو ما كان يجري في الشارع المصري، آنذاك، بخصوص مدى إمكانية بقاء الرئيس المخلوع مبارك، والقيادات العسكرية المصرية في مناصبهم؛ حيث كتبت الصحيفة: "السؤال المهم الذي يطرح نفسه، هو مدى إمكانية بقاء مبارك في الحكم، في ظل معاناة الرئيس المصري من سرطان البنكرياس، وأمام أعيننا ما جرى في إيران من محاولة إعلان ثورة خضراء، في أعقاب انتخابات يونيو/ حزيران ٢٠٠٩م، لكن آية الله حافظ على الحكم في طهران، رغم كبر سنه، فهل سيحافظ مبارك على حكمه، رغم مرور ما يزيد على الثلاثين عاماً على توليه الحكم، ومع سقوط ضحايا من أبناء شعبه في المظاهرات؟!"[2].

ورأت الصحيفة الصهيونية نفسها أن نزول الجيش المصري في الشوارع والمدن المصرية الرئيسية، وانتشاره ليملأ الفراغ الذي ترتب على انسحاب الشرطة المصرية تماماً، وتركها مهامها للجيش، جاء لتأمين رئاسة وحكم مبارك، وليس تأمين الثوار المصريين! وذلك في وقت وصل فيه عشرات الآلاف من المصريين إلى ميدان التحرير لاستكمال حلقات

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

المظاهرات، وللمناداة "بإسقاط مبارك".

وإذا عدنا إلى اليوم الرابع من الثورة المصرية سنجد أن ما كان يقلق الكيان الصهيوني، آنذاك، ويقض مضاجعه، هو التخوف من صعود الإسلام السياسي إلى الحكم، وسيطرته على مقاليد الأمور في القاهرة، كما جرى في طهران، بعد الثورة الإسلامية أو الخومينية، عام ١٩٧٩م؛ لذلك كتبت الصحيفة نفسها [هآرتس]: "المأزق الإسرائيلي الحقيقي والحالي يكمن في صعود الإسلاميين إلى الحكم، في حال سقوط حكم مبارك خاصة مع تدهور الأوضاع الأمنية، وانتشار البطالة، وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في مصر؛ فالوضع، حتى الآن، بالنسبة لإسرائيل بيد المتظاهرين أنفسهم [بمعنى أن مستقبل إسرائيل بأيديهم وحدهم]، والسؤال المحوري يتركز في مدى إمكانية سقوط نظام مبارك، وعدم ترشيح نجله جمال للحكم، أو توليه الحكم من بعد والده، يعني أن على إسرائيل الإسراع في تأمين نفسها بقوة يعني أيضاً وضمنياً، تكوين النظام الجديد علاقة طيبة مع حكومة حماس في قطاع غزة، وإصابة القوة متعددة الجنسيات بسيناء، والتأثير على حركة السفن الإسرائيلية بقناة السويس، وصعود قوة راديكالية تتعامل مع معاهدة السلام مع إسرائيل بالتجميد أو الإلغاء"[1]، وهذه الرؤية تؤكد مدى أهمية مبارك للصهاينة؛ وأن المصلحة الصهيونية فوق كل اعتبار!

لذلك أضاف عاموس هرئيل، المحلل السياسي لصحيفة "هآرتس" قائلاً: "السؤال الذي يفرض نفسه بشدة، هو كيفية التعامل مع القاهرة في المستقبل، في حال صعود الإسلاميين إلى الحكم، وإسقاط حكم مبارك؟ المهم هنا هو تغيير الاستراتيجية القديمة التي كنا نتعامل بها مع مصر؛ وذلك بعد تقليص الدرجات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية مع مصر، على طول الحدود مع مصر، وتحويل هذا التقليص إلى أهداف اجتماعية واقتصادية، وبدلاً من توجيه الأنظار إلى (حماس) و(حزب الله) في الشمال فحسب، الآن

(١) المرجع نفسه.

سنتوجه إلى مصر في الجنوب أيضاً؛ إذ نتوقع دخول قوات مصرية، يوماً ما، إلى سيناء! وإذا كان من المحتمل سقوط حكم مبارك، خلال يومين أو ثلاثة، على الأكثر، فماذا نحن فاعلون؟! خاصة احتمال سقوط السلطة الهاشمية في الأردن أيضاً. إننا أمام شرق أوسط جديد، وهو ما كنا لا نأمله أو نتوقعه، ومن الممكن أن نرى الفلسطينيين يخرجون للتظاهر أيضاً"[1].

تحمل الفقرة السابقة من مقال هرئيل المحلل السياسي للصحيفة، أكثر من معنى ومغزى، الأول الاعتراف بمدى أهمية ما كان يمثله الرئيس المخلوع مبارك للكيان الصهيوني من تحويل الأنظار نحو الحدود الشرقية والشمالية للأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، دونما الاهتمام بالأراضي المصرية، بمعنى أن مبارك وفّر على تل أبيب مغبَّة تحمل ميزانية عسكرية ضخمة، كان من الضروري على الكيان الصهيوني توجيهها نحو الحدود المصرية، وهي التكاليف التي تم توفيرها؛ لتوجيهها نحو أهداف اجتماعية واقتصادية بقلب الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء في العمل على زيادة البنية التحتية من مياه، وكهرباء، وصرف صحي، وخلافه، أو استمرار اقتطاع المزيد من الأراضي الفلسطينية سواء في الضفة الغربية، أو القدس، بل تشجيع الكيان الصهيوني على تهويد القدس، وزيادة جرعة الجرأة في تنفيذ تلك الأعمال الصهيونية، فضلاً عن إسقاط الجبهة الشرقية الممثلة في الجيش العراقي؛ الذي كان يعد من أفضل جيوش منطقة الشرق الأوسط قاطبة، وربما كان يشكل ميزان قوى مهمّاً أمام الكيان الصهيوني، حتى سقوطه على يد الولايات المتحدة الأمريكية، في العام ٢٠٠٣م بمساعدة لوجستية صهيونية، و"عربية معتدلة" بالطبع!

هذا التحليل يعني الاعتراف الصهيوني بأن مبارك، ربما ساعد، ضمنيّاً، وبشكل غير مباشر، في القضاء على الجبهة الشرقية الممثلة في العراق، وكذا دخول الكيان الصهيوني في حروب وجولات عسكرية عدة مع "حزب الله"

(١) المرجع نفسه.

اللبناني، واحتلال الجنوب اللبناني لعقود طويلة، بالإضافة إلى المساندة المعنوية للجيش الصهيوني في ضرب قطاع غزة (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩م)!

بيد أن مقال عاموس هرئيل ربما يحمل مضموناً آخر ممثلاً في فشل الكيان الصهيوني في توقع الثورة المصرية في البداية، ثم توقع سقوط مبارك، رغم عدم مرور أربعة أو خمسة أيام فحسب، على اندلاع ثورة يناير/ كانون الثاني، وهو ما ينطبق، حالياً، على الرئيس السوري بشار الأسد، خاصة وأن أكثر من مسؤول صهيوني قد توقع سقوط الأسد، خلال عدة أيام، ولم يحدث هذا! وهو ما يعني ويؤكد أن الكيان الصهيوني مجرد "شبكة عنكبوت" يمكن اختراقها بسرعة، أو تفكيكها بسهولة! وأن ما يقال عن نجاحات عمليات "الموساد" الصهيوني ليست إلا سلسلة من الفشل العربي الواحد تلو الآخر.

في أعقاب اندلاع المظاهرات المصرية قررت وزارة الخارجية الصهيونية في اليوم الخامس للثورة الشعبية (١/٢٩)، عودة بعض عائلات الدبلوماسيين "الإسرائيليين" من سفارتهم بالقاهرة؛ حيث وصل مساء اليوم نفسه إلى مطار بن جوريون الدولي، ٤٠ صهيونيّاً على متن طائرة العال، وهي طائرة خاصة استأجرتها وزارة الخارجية الصهيونية لتأمين عودة مستوطنيها إلى ديارهم بسلام، بعد أن طلبت عائلات "إسرائيلية" كثيرة مساعدة السفارة بالقاهرة للعودة إلى تل أبيب، في هذا المشهد السياسي، ورغم تعيين المخلوع نائباً له، وهو عمر سليمان، للمرة الأولى، منذ اعتلائه سدَّة الحكم في مصر عام ١٩٨١م، فإن الكيان الصهيوني رأى أنه سيكون هناك نظام جديد قريباً في مصر، خاصة مع رفض المصريين لخطاب مبارك، وخروجهم إلى الشوارع للتظاهر مجدداً، منددين بحكم مبارك الاستبدادي، مطالبين بإسقاط النظام كله"[1].

(١) باراك رابيد، عودة عائلات الدبلوماسيين الإسرائيليين إلى ديارهم، هاآرتس، ٢٩/ ١/ ٢٠١١م.

المبحث الأول
مبارك وتعيين سليمان وشفيق!

ذكرت وسائل الإعلام الصهيونية أن المتظاهرين المصريين أجبروا مبارك على تعيين عمر سليمان، مدير المخابرات العامة، نائباً له، وكذا تعيين الفريق أحمد شفيق، وزير الطيران المدني، رئيساً للوزراء، وهو ما اعتبرته تل أبيب بمثابة خضوع مبارك لضغط المظاهرات التي اجتاحت الشوارع والمدن المصرية الرئيسية؛ وذلك في وقت تناقلت فيه وكالات الأنباء العالمية والعربية أنباء حول سفر نجلي مبارك علاء وجمال إلى لندن في اليوم الخامس للثورة؛ فقد ذكرت صحيفة صهيونية أن هذه التعيينات الجديدة قام بها مبارك بهدف تأمين نظامه، والإبقاء عليه بتعيين أناس موالين له، وعلى رأسهم سليمان وشفيق، مع الإبقاء على المشير محمد حسين طنطاوي، وزيراً للدفاع.

لقد ذكرت الصحيفة الصهيونية "هاآرتس" في اليوم نفسه عن سليمان أنه: "ابن ٧٥ عاماً، وأحد الشخصيات الأكثر نفوذاً في الدولة المصرية، يتولى رئاسة المخابرات العامة المصرية، منذ ١٨ عاماً مضت، وهو الجهاز الأكثر قوة، ونفوذاً، وتأثيراً في مصر، كما أن عمر سليمان هو المسؤول عن العلاقات المصرية- الإسرائيلية، وكذلك العلاقات بين الفلسطينين والإسرائيليين ، وبين مصر والفلسطينيين، على جانب آخر، وكان رجاله يتولون مفاوضات حماس وإسرائيل، بشأن إتمام صفقة جلعاد شليط (حتى ٢٠١١/١/٢٩م)، ومحاولات الوساطة بين حركتي فتح وحماس، ويتولي سليمان منصب نائب الرئيس سيمنح صلاحيات ونفوذاً أكثر وأقوى"[(١)] . مشيرة إلى أن سليمان من حمى مبارك أثناء محاولة

(١) آفي يسسخروف، تعيين عمر سليمان نائبا للرئيس في مصر، هاآرتس، ٢٩/ ١/ ٢٠١١م.

اغتياله في إثيوبيا في العام ١٩٩٥م، وأنقذ حياته من التعرض للموت، على يد متطرفين أو إرهابيين.

وقد ركزت القناة العاشرة الصهيونية، في موقعها الإلكتروني، على حديث مبارك نفسه عن سليمان؛ حينما كتب في مذكراته التي نشرتها يومية روزاليوسف المصرية، في شهر مارس/آذار ٢٠١٢م بعنوان:"مبارك لم أكن ديكتاتوراً"، "وكي أبقى في السلطة كان عليَّ أن أقتل ثلاث شخصيات مهمة، هم عمرو موسى، وزير الخارجية الأسبق، واللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات، والمشير عبد الحليم أبو غزالة، وزير الدفاع الأسبق"[1]. ومن المفارقات أن معظم وسائل الإعلام الصهيونية لم تعر هذه المذكرات الاهتمام وكأنها كانت تعلم بأنها غير دقيقة!

المدهش أن اليوم الخامس للثورة (١/٢٩) قد شهد كتابات عدة ومتباينة عن الثورة المصرية، خاصة عن مبارك ونظامه وتحديداً من قبل صحيفة"هآرتس"، التي ناقشت مستقبل العلاقات المصرية - الصهيونية، في حال سقوط مبارك ونظامه من بعده، ومدى تأثير ذلك على مستقبل الكيان الصهيوني.

فقد رأت دورية "مباط" الصهيونية الخاصة بالمخابرات العسكرية "أمان" أن تعيين مبارك لسليمان وشفيق معناه مواجهة الرئيس المخلوع لتحديات جمة، لم تشهدها سنوات حكمه السابقة، وأن هذه التحديات أجبرته على تعيين نائب له، وإقالة حكومة الدكتور أحمد نظيف، وتشكيل حكومة برئاسة الفريق شفيق، وفي تقرير مطوّل أكدت الدورية "أن المظاهرات بدأت، بشكل عفوي، تأثراً بالثورة التونسية، بعد تدهور الأحوال الاقتصادية، وارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه وارتفاع نسب البطالة، فضلاً عن الفساد السياسي، واستشراء ظاهرة تزاوج السلطة بالمال، وتمتع

(١) لو كنت ديكتاتوراً لقتلت عمرو موسى وعمر سليمان، القناة العاشرة الإسرائيلية، ٢٤/ ٣/ ٢٠١٢م.

النخبة الحاكمة بميزات عدة، مقارنة بالدائرة الواسعة من أبناء الشعب المصري الكادح الذي ترزح نسبة كبيرة منه تحت وطأة الفقر. والسؤال المثار كيف يمكن للمتظاهرين في ميدان التحرير استغلال قوتهم وتأثيرهم على النظام المصري ومبارك؟ رغم أنه لم تُعرف قيادة محددة لهم حتى الآن"[1].

نعود إلى الحديث عن مبارك نفسه، وكيفية إدارته للأزمة ولنظامه السابق، كتبت الدورية الصهيونية: "لم تستطع الشرطة السيطرة على الأوضاع في الشارع المصري، ولم تتمكن من مواجهة الزحف الجماهيري العفوي ضد النظام؛ ولذلك لا يمكن لنظام مبارك أن يستمر حتى نهاية العام الجاري (٢٠١١)، على أقصى تقدير، ومن ثم لا يمكن إتمام عملية توريث الحكم في مصر، ويمكن لقوى معارضة مصرية استغلال نجاح المظاهرات في مصر، لو تمت بشكل واسع، وتم إسقاط حكم مبارك، وهذا الأمر معناه وقوع تغيير استراتيجي كبير في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، ولكن إسرائيل سيكون لها وجهة نظر أخرى تجاه مصر؛ لأن مصر بعد الأحداث لن تكون كما كانت قبلها؛ إذ ستتحول مصر إلى المعسكر الراديكالي، ويستغله الإسلاميون في العمل على تدمير إسرائيل"[2].

وفي ذلك كتب البروفيسور يورام ميطال - رئيس مركز حاييم هرتزوج لشؤون الشرق الأوسط التابع لجامعة بن غوريون - أن تعيين مبارك لسليمان يعني أنه يريد الإمساك بتلابيب الأمور، ولا يريد الاعتذار للشعب المصري، أو التنحي عن السلطة؛ فقد قال ميطال، صبيحة تنحي مبارك: "لم ينصت مبارك لصوت الجماهير والمتظاهرين في ميادين التحرير، وكأنه يريد التمسك بالسلطة، وستكون الكرة في ملعب الجيش المصري في الفترة القادمة؛ إذ يأمل المصريون أن يتولى الجيش مقاليد الأمور، ويخلعوا مبارك

(١) إيفن شموئيل، مظاهرات مصرية: آثار أولية، مباط، العدد ٢٤٠، ٣٠/ ١/ ٢٠١١م.
(٢) المرجع نفسه.

من كرسيه، فنظام مبارك الاستبدادي سيسقط لا محالة، مع التخوف من أن يتحول التصعيد الجاري إلى سيف مسلّط على رقاب النظام والشرطة المصريين، ولكن المصريين يريدون تحويل دولة النيل إلى دولة ديمقراطية، ويعملوا على ترسيخ أطر ومبادئ الحرية والديمقراطية"[1].

لم يدرك البروفيسور ميطال، وهو يكتب مقاله، بأن مآل مبارك سينتهي في السجن، ولكنه توقع أن يكون المتظاهرون سيوفاً مسلّطة على رقبة نظام مبارك؛ فقد أدرك ما لم يدركه نظام مبارك نفسه من أن الاستبداد نهايته وخيمة، وأن الشعوب هي التي ستحدد مصيرها، وتكتب مستقبلها.

في الإطار نفسه، كتب المحلل السياسي الرئيسي للصحيفة، ألوف بن، تقريراً مهماً في اليوم الخامس للثورة (١/٢٩) جاء فيه:"إن ضعضعة نظام مبارك في مصر سيترك أثره الاستراتيجي الكبير والواضح على إسرائيل التي ستبقي بدون أصدقاء في الشرق الأوسط؛ ففي السنة الماضية (٢٠١٠) قُطِع الحلف الاستراتيجي مع تركيا، والآن ستبقى إسرائيل وحيدة بعد انفلات أمن مصر صاحبة الريادة في المنطقة، وستترك مصر إسرائيل في موقف حرج وخطير؛ لتختار تل أبيب، من جديد، أصدقاء جدد؛ فالسياسات الإسرائيلية الخارجية تركز منذ الخمسينيات من القرن الماضي على البحث عن أصدقاء وحلفاء لها في المنطقة، أصحاب عمق استراتيجي لهم ولإسرائيل معاً، وكان التحدي الأول مع فرنسا التي سيطرت على شمال إفريقيا، ومنحت إسرائيل سلاحاً متقدماً وقدرات نووية، وبعد حرب ١٩٥٦م عقد ديفيد بن غوريون أحلافاً عسكرية مع دول إقليمية، ليست عربية مثل إيران، وتركيا، وإثيوبيا، وتحول الشاه الإيراني إلى الحليف الأول لإسرائيل في المنطقة؛ حيث ساعدها في جلب النفط والسلاح، وأدارت أجهزة مخابرات وجيشيّ البلدين عمليات مخابراتية وسرية ضد مصر في الحقبة الناصرية، حينما مثّل ناصر (آنذاك) خطراً

(١) روفيسور يورام ميطال، مبارك يتمسك بقرون المذبح، واللا، ١١/ 2/ ٢٠١١م.

أساسيّاً على إسرائيل والدول العربية الموالية للغرب"[1].

بدا واضحاً أن مقال الكاتب الصهيوني، ألوف بن، كان مخصصاً للرئيس المخلوع فحسب؛ فقد اعترف أن مبارك كان الصديق الصدوق للكيان الصهيوني خاصة أنه تولى مقاليد الأمور في مصر، غداة تولي الإسلاميين زمام الأمور في طهران، في العام ١٩٧٩م، أما مبارك فقد تولى في العام م١٩٨١؛ وبعد أن كانت إيران صديقة مقرَّبة للكيان الصهيوني، منذ خمسينيات القرن الماضي، وحتى الثورة الإسلامية، تحولت الدفة إلى مصر ممثلة في شخص الرئيس مبارك!

واستطرد بن:"مبارك الذي ورث اتفاقية السلام المصرية- الإسرائيلية من سلفه السادات، رفض زيارة إسرائيل إلا خلال جنازة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين، لكن جيشه وأجهزة مخابراته تعاونت بقوة مع إسرائيل، بدون تغيير بنود عسكرية؛ وذلك رغم رفض وسائل الإعلام والرأي العام المصريين لسياساته تجاه إسرائيل؛ لأن هذه الوسائل معادية للسامية، لكن علينا الاعتراف بأن الاتصالات الإسرائيلية مع مصر أديرت عبر الحكومة ورجال الأعمال أيضاً. وفي المقابل فإن السلام مع مصر سلام بارد، رغم أن الحلف المصري- الإسرائيلي هو الحلف الاستراتيجي والأساسي لإسرائيل؛ فقد ساعد مبارك على توجيه الاهتمامات الإسرائيلية العسكرية نحو الشمال، وساهم في تقليص الميزانية العسكرية التي استغلت في أغراض مدنية مهمة، وكما ساندت الاتفاقات المصرية- الإسرائيلية ، في نمو وازدهار الاقتصادي الإسرائيلي"[2].

الغريب أن مقال الكاتب الصهيوني المعروف ألوف بن كان منصباً فحسب، على مبارك، ومدى ما قدمه من خدمات لوجستية واقتصادية للكيان الصهيوني، سواء قال ذلك بقصد أم بدون قصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكن المهم أنه اعتراف صهيوني آخر زاد من حنق وكره

(١) بن، مرجع سبق ذكره.

(٢) المرجع نفسه.

المصريين لرئيسهم السابق (حيث ركز الكثير من وسائل الإعلام العربية على هذا المقال، وعلقوا عليه كثيراً)، الذي امتدت فترة حكمه لما يزيد على ثلاثين عاماً متواصلة! وهو اعتراف يؤكد أن مقولة بنيامين بن اليعايزر، وزير الحرب الصهيوني الأسبق، حول وصفه مبارك بـ "الكنز الاستراتيجي لإسرائيل" لم تكن هباءً!

قال بن، في مقاله المهم، في خامس أيام الثورة المصرية تحت عنوان "إسرائيل تبقى بلا أصدقاء": "قابل مبارك ثماني حكومات إسرائيلية متعاقبة، لكن من أدار علاقات طيبة معه كان إسحاق رابين، وبنيامين نتانياهو، رئيس الوزراء الذي التقاه مبارك غير مرة، فقد اشتركا معاً في التخوف من إيران، وكذا التخوف من التيار الإسلامي في المنطقة. والآن، وبعد احتمالية سقوط حكم مبارك، يجب إعادة النظر في حلفاء إسرائيل الاستراتيجيين، والبحث عن حلفاء جدد؛ فالسلطة الفلسطينية والأردن يؤمِّنان الجبهة الشرقية لإسرائيل، ويعملان على كبح جماح (حماس)، لكن من الصعوبة أن تملأ السلطة الفلسطينية والأردن فراغ مصر الاستراتيجي، ويحتلا مكانها في خريطة المصالح الإسرائيلية"[1].

العجيب أنه رغم فداحة سلبية نتائج الثورة المصرية، وتداعياتها على الكيان الصهيوني، ومدى ما سطره مبارك لهذا الكيان، فإن تل أبيب ووسائل إعلامها أدركت مبكراً، خطورة ما يجري في الشارع المصري من احتمالية نشوب انتفاضة، أو هبَّة، أو ثورة شعبية مصرية من الممكن أن تطيح برأس مبارك ونظامه، وهو ما تبين من ردود أفعال وسائل الإعلام الصهيونية، خاصة خلال اليومين الرابع والخامس من الثورة، وتحديداً بعد "جمعة الغضب" (١/٢٨)، وتبيَّن، بشكل جلي، من خلال الكتابات المتباينة لوسائل الإعلام تلك أهمية نظام مبارك للكيان الصهيوني، وفداحة خسارته بالنسبة لهذا الكيان.

(١) المرجع نفسه.

المبحث الثاني
مبارك والمساندة الإعلامية الصهيونية

عقد الكيان الصهيوني اجتماعات متواصلة لمتابعة تطورات الأحداث في مصر وتداعياتها، حتى لا تؤثر التصريحات الصهيونية على مجرياتها، خاصة تلك المساندة لمبارك ونظامه؛ فقد أصدر نتنياهو توجيهاته بعدم التطرق إلى ما يجري في مصر في وسائل الإعلام الصادرة باللغة العبرية،(١). خاصة بعد أن وصف إيهود باراك، وزير الحرب، ما جرى بـ "تسونامي سياسي"، واغرورقت عيناه بالدموع، خلال زيارته للعاصمة الأمريكية واشنطن بعيد خلع مبارك مباشرة؛ تأثراً برحيل الرئيس المخلوع! ومما يؤكد هذا التأثر ما قالته إحدى الصحف الصهيونية من أن "مستقبل إسرائيل بيد الثوار في ميدان التحرير"(٢)! كما قال رئيس الكنيست، رأوبين ريفلين:"إن الشعب المصري ومواجهات ميدان التحرير ستحدد مستقبل مصر، ومستقبل السلام مع إسرائيل"(٣).

كتبت صحيفة هآرتس الصهيونية، في اليوم السادس للثورة، تحت عنوان: "حرب الخمسة أيام" "بالأمس، فحسب، اتضحت خطورة الأمور بالنسبة للرئيس مبارك وبعد (جمعة الغضب)؛ فقد عمد المتظاهرون إلى تغيير الحكومة الحالية، وتعيين حكومة جديدة، حينما اكتشف مبارك أن سلطته أوشكت على الانتهاء، أو في طريقها إلى الزوال، لقد استمر زحف

(١) غوبي فريك، هكذا قام البيت الأبيض بإقالة مبارك، معاريف، ١٣/ ٢/ ٢٠١١م.

(٢) شمعون كاهان، المواجهات في مصر تعززها موجات من خارج القاهرة، القناة السابعة الإسرائيلية، ٢٣/ ١١/ ٢٠١١م.

(٣) هرئيل، المظاهرات في مصر، مرجع سبق ذكره.

المتظاهرين والمؤيدين لإسقاط مبارك إلى ميدان التحرير بالقاهرة في موجات كبيرة ومتوالية، وكان المتظاهرون يطلبون من مبارك إبعاد ولده جمال عن مسلسل التوريث، وعدم التمديد لمبارك نفسه، وأعلن الدكتور محمد البرادعي، استمرار الانتفاضة الشعبية المصرية ضد حكم وسلطة مبارك، فيما أوقفت الحكومة المصرية بث قناة (الجزيرة) القَطَرية، صاحبة نسب المشاهدة العالية في العالم العربي، بينما طلب الشيخ يوسف القرضاوي من مبارك ترك منصبه؛ ليعيش أبناء مصر في رغد ومعيشة أفضل، ويبدو أن الثلاثين عاماً الماضية لحكم مبارك، وريث أنور السادات، أوشكت على الانتهاء، ليتحول الشرق الأوسط إلى شرق أوسط جديد"[1].

اعتقدت الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ورائها الكيان الصهيوني أن نظام مبارك يحكم قبضته بقوة وشراسة على سُدَّة الحكم في القاهرة، ولكن المتظاهرين خيبّوا ظنهما بإسقاط حكم المخلوع في أقل من ثمانية عشر يوماً فقط؛ وهو ما ذكرته صحيفة هآرتس بقولها: "إن الشرطة المصرية تدخلت بقوة في الأيام الأُول للثورة لمواجهة المتظاهرين دون جدوى، وكانت أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية المتخصصة في الشؤون العربية تعتقد بإحكام سيطرة الشرطة المصرية على أية مواجهات، ولكن يبدو أن المتظاهرين أثبتوا العكس؛ فقد كان ذلك وهماً كبيراً، وربما لم تؤسس كل من الشرطة والجيش المصريّين بقوة لمواجهة المظاهرات الكبيرة، التي لم تشهدها الشوارع المصرية من قبل، خاصة لو قلنا إن الشرطة المصرية مجهَّزة بشكل راق وعال، لكن يبدو أنها فاسدة أيضاً"[2].

(١) آفي يسسخروف، حرب الخمسة أيام، هآرتس، ٣٠/ ١/ ٢٠١١م.

(٢) المرجع نفسه.

المبحث الثالث
مبارك وثورة الياسمين

حول ربط الثورة المصرية بالثورة التونسية وهروب زين العابدين بن علي، تساءل آي في يسخروف المحلل السياسي لصحيفة "هآرتس" وكتب: "هل ينضم مبارك لسلفه التونسي أم لا ؟!" وجاءت الإجابة على لسان الصحيفة نفسها، ولكن في تقرير آخر موسع للكاتبة أنشيل بابر، محررة الصحيفة للشؤون المصرية، التي تابعت مجريات الثورة، وتداعياتها عن كثب، حينما اعتقدت، في اليوم نفسه، أنه لا يمكن تكرار ثورة الياسمين في مصر؛ فالثورة المصرية ليست كثورة تونس؛ "لأن مصر دولة كبرى، وسلطة مبارك أقوى وأكثر تسلطاً واستقراراً، فتونس بالمقارنة مع مصر، دولة صغيرة، وفريدة من نوعها، ولا يمكن تكرار ثورة الياسمين في مصر؛ فالتويتر والفيس بوك ليسا وحدهما وراء الثورة المصرية، مقارنة بالثورة التونسية. لقد صعدت موجة رجال الأعمال في كل من تونس ومصر، ونمت تجارتهم، وربحت في ظل حكم بن علي ومبارك، رغم التدني الواضح في دخول شعبيهما، فقد عقد بن علي ومبارك صفقات مع الجيش بهدوء، وسمحا له بعلاقات طيبة مع الأمريكيين، فيما استمد نظام وحكم كل منهما قولتهما من الشرطة الداخلية والحراسة الخاصة، والفروق بين القاهرة وتونس كبيرة، ويمكن القول بأنها تمثل ٢٠: ١، كما أن النظام المصري يستخدم القنابل المسيِّلة للدموع، والاعتقال الليلي، وتفريق المتظاهرين بالقوة، لكن في المقابل كان مئات الألوف من المتظاهرين يتدفقون إلى الميادين العامة والشوارع الرئيسية، للتظاهر والتنديد بنظام مبارك من جديد"[1].

"توجه كل من بن علي ومبارك إلى جيشه، في محاولة للسيطرة على

(١) أنشيل بابر، من ثورة تونس للقاهرة، المقارنة في الفيسبوك فقط، هآرتس، ٣٠/ ١/ ٢٠١١م.

الأوضاع لصالحهما، لكن الجنود ليسوا على استعداد لتلطيخ أيديهم بدماء أبناء شعبهم، وصور ساحة تيانانمن بالصين، ودهس المتظاهرين بالدبابات، لا تزال ماثلة في الأذهان، ولا يمكن تكرار هذا المشهد في "ساحة الحبيب"، أو"ميدان التحرير"؛ إذ لم يطلب المتظاهرون مصالح شخصية، وإنما مطالب شعبية ومشروعة، ولم يتصدوا إلا للمخربين، كما غنوا نشيد بلدديهم القومي. وحاليا يتواجد بن علي في السعودية منذ أسبوعين تقريباً، بينما يتمدد مبارك في قصره بمدينة شرم الشيخ [اليوم السادس للثورة]، ويخشى العودة إلى القاهرة، ويجنِّد مساعديه لمساعده نائبه سليمان، لكن المظاهرات تنتقل من محافظة أو بلدة إلى أخرى، من القاهرة إلى الإسكندرية إلى السويس، وغناء المتظاهرين والجنود وصعودهم على الدبابات، يعني أن الجيش والشعب يد واحدة، والآن يمكن لمبارك الصلاة من أجل تفريق المتظاهرين، وعدم إسقاط حكمه ونظامه، ومحاولة فرض سلطاته، كما أن الكتاب والمحللين السياسيين سيكتبون، من جديد، عن الشرق الأوسط الجديد"[1].

تكرر مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" كثيراً في تقارير ومقالات وسائل الإعلام الصهيونية، وارتبط، في الغالب، بالرئيس المخلوع، مبارك، وكأنه مرفق به، أو - بمعنى أدق – فإن سقوط الرئيس المصري السابق قد شكّل لحظة فارقة في تاريخ المنطقة، وتاريخ الشرق الأوسط ككل؛ فقد كان مبارك محافظاً على أمن وأمان الكيان الصهيوني فقد عاش هذا الكيان في حالة من "التطبيع" الكامل مع نظام مبارك مقابل السلام البارد مع شعبه، وبالتالي كان سقوط مبارك أو تولي الإسلاميين مقاليد الأمور في مصر وتونس يعني تغيير خارطة التحالفات الاستراتيجية في المنطقة، خاصة أن الرئيس التونسي السابق، زين العابدين بن علي، كان حليفاً استراتيجياً للكيان الصهيوني أيضاً، وبالتالي فإن هناك شرق أوسط جديداً، بدون بن علي ومبارك، ستعمل فيه تل أبيب على محاولة التقرب

(١) المرجع نفسه.

إلى الشعوب، وليس إلى الحكام في محاولة للسيطرة على المنطقة، ولكن بأسلوب جديد، وبطرقٍ أخرى غير مباشرة، وهو ما تجلى في كتابات وتحليلات الكثير من الكُتاب الصهاينة، وبعد مرور عدة أشهر على اندلاع ثورة يناير/ كانون الثاني المصرية!

بعد مرور أكثر من ستة أيام كاملة على اندلاع الثورة الشعبية، وبعد أن أدرك مبارك ونظامه أن الوقت يجري لغير صالحهما، ويتسرب من بين أيديهما، كما تتسرب المياه من بين أصابع اليد، أمر الرئيس المخلوع، في اليوم السابع للثورة، رئيس وزرائه الفريق أحمد شفيق الذي تم تعيينه، في اليوم الخامس للثورة (١/٢٩) "بضرورة الحوار مع قوى المعارضة ورموزها، وهي القوى التي دعت كل طوائف وشرائح الشعب المصري إلى الخروج للمظاهرات، والقيام بإضرابات، واعتصامات عمالية، وفئوية من أجل إنهاء حكم مبارك"[(١)].

لكن رغم هذه الإضرابات والاعتصامات المتواصلة، في ربوع مصر وجميع محافظاتها، وأيضاً إجبار مبارك على فتح حوار مع قوى المعارضة في مصر، فإن مبارك لم يتفهم (حتى اليوم السابع للثورة) بأن ثمة ثورة شعبية تسري وتنتشر، بقوة، في الشارع المصري، ستغير مقاليد الأمور في مصر والمجتمعين، العربي والدولي، ولم يتفهم الكيان الصهيوني بعد، أو لم يدرك آنذاك أن الشعب المصري في طريقه إلى ثورة حقيقية، ستغير مفاهيم ومصطلحات واستراتيجيات العلاقة بين الطرفين، المصري والصهيوني.

كما لم يدرك الكيان الصهيوني وقتها أن الرئيس مبارك في طريقه إلى الهاوية، وأن مآله السقوط المحتّم (رغم خروج كتابات صهيونية مغايرة لهذا الرأي)؛ فحاول مساندته ومساعدته بكل ما أوتي من قوة، وهذا لا يعني أن ثمة أصواتاً وكتابات صهيونية بدأت تعي أن مبارك سيسقط لا محالة، ومن بين هذه الكتابات ما ذكره يوسي ساريد، المحلل السياسي في صحيفة "هآرتس"، حينما اعتبر أنه من الصعب الفصل بين الأصدقاء، ويعني صداقة مبارك

(١) المرجع نفسه.

للكيان الصهيوني، فالرئيس مبارك في كل محنة، أو مشكلة دولية أو عربية كبيرة كان يقف إلى جانب أصدقائه، سواء في حالات الحروب، أو الانتفاضة الفلسطينية؛ إذ أثبت، في كل مرة، قوة مصر وقوته معاً، لكن الآن حانت ساعة الانفصال عن الأصدقاء؛ إذ يبدو أن مبارك سيسقط في الهاوية، رغم أن السعودية وإسرائيل يساندانه"[1]. وهو اعتراف ربما زاد من ضراوة المعركة بين الثوار ومؤيدي مبارك في ميدان التحرير، أو ميادين التحرير، في عواصم المحافظات المصرية الكبرى.

استمر الكاتب الصهيوني اليساري، ساريد في سرد كيفية سقوط مبارك، ودخوله مرحلة الفوضى والتيه في مصر، فكتب: "من المعروف أن الأنظمة الاستبدادية والشمولية تعتمد على إرهاب المواطن وتخويفه، وبالتالي نهاية تلك الأنظمة معروفة، مسبقاً، مهما طال الوقت؛ لأن السكين، في وقت من الأوقات، ستوضع حتماً على الرقبة، وبينما يريد المستبد أن ينقذ نفسه، فإن أنظمة، مثل كوريا الشمالية، سيأتي عليها اليوم لتنتهي".

بالتالي توقع ساريد نهاية مبارك المحتومة، ولكنه اتبع سياسة التباكي عليه حينما اعترف بأهمية ما قدمه للكيان الصهيوني، وحينما اعترف بصعوبة التعايش والتأقلم في المنطقة بدون شخصية محورية، واستراتيجية، وكنز كبير، مثل مبارك، كما تساءل في أسى: "ماذا ستفعل إسرائيل بدون مبارك؟! أو مع مبارك المتنحي؟ وهل لدى فؤاد [بن إليعازر] إمكانية إنقاذه بعد؟! السنوات الماضية مرت بحلوها والآن جاء دور السنوات المرَّة، ويمكن أن تستمر مصر في سبع سنوات عجاف وربما يكون العكس، لكن يبدو أن الوضع سيكون أسوأ لإسرائيل"[2].

(١) يوسي ساريد، مصر على حافة الثورة، هآرتس، ٣١/ ١/ ٢٠١١م.

(٢) المرجع نفسه.

المبحث الرابع
خطاب مبارك التاريخي

بعد خطاب مبارك التاريخي في الأول من فبراير/ شباط ٢٠١١م اليوم السابع للثورة، تبين للشعب المصري أن الرئيس لا يريد ترك السلطة، بل إنه متمسك بتلابيبها، إلى آخر قطرة من دمه، وهو ما اعتبره الكاتب الصهيوني، تسيفي بارئيل، سوء تصرف من الرئيس المخلوع؛ فقد قال: "يبدو من حديث مبارك الأخير أنه لا يريد ترك القصر الرئاسي، والرحيل عنه تحقيقاً لرغبة الشعب المصري، ووفقاً لرغبة المتظاهرين الذين يتوافدون على ميدان التحرير، ويزداد عددهم يوماً بعد الآخر؛ فسياسة إدارة الأزمات من قبل مبارك، في الساعات القليلة الحالية، هي سياسة تعكس رغبة قوية في البقاء في الحكم عكس رغبة الجماهير الغفيرة، وإن كان هناك إصلاح فهو إصلاح ضعيف، ولا يفي بالغرض الذي يطلبه المتظاهرون، ويبدو أن تعيين سليمان وشفيق خطوة يحاول بها مبارك أن يقول للشعب بأن هناك تغييراً حتى ولو جزئي، والبقية في الطريق، وإن شدد عليهما وجوب فتح حوار مع قوى المعارضة، وهو مطلب أساسي للمتظاهرين"[1].

على الرغم من أهمية تعيين شفيق وسليمان بالنسبة لتل أبيب، أو على الأقل إبداء ترحيبها بهذا التعيين، فإن الكيان الصهيوني حاول ألا يعرب عن فرحته بشكل واضح وصريح، وإنما اتبع أسلوب المراوغة؛ فها هو الكاتب تسيفي بارئيل، في "هآرتس" يعتبر أن هذه التعيينات الجديدة في الحكومة المصرية "لم تشف غليل الشعب المصري الذي يتطلع إلى التغيير الجذري،

(١) تسيفي بارئيل، مبارك يشكل حكومة جديدة، هآرتس، ١/ ٢/ ٢٠١١م.

وليس إلى تغيير مؤقت، وبشخصيات جاء بها مبارك نفسه، ولو جاءت تلك الحكومة قبل اندلاع الأحداث لتغيرت الصورة تماماً، ومن ثم فإن الحكومة جاءت بعد فوات الأوان"[1].

يُذكر أن الكاتب أرفق بمقاله المهم تقريراً ضم معلومات عن قوى المعارضة المصرية، مثلجماعة "الإخوان المسلمين"، و"حركة ٦ أبريل"، و"الجمعية الوطنية للتغيير"، برئاسة د. محمد البرادعي، و"حركة كفاية"، وكأن الكاتب الصهيوني يريد القول بأنه كان من الواجب على مبارك أن يضم إلى الحكومة المصرية الجديدة شخصيات من كل هذه الحركات والتيارات الوطنية، حتى لا تقتصر هذه الحكومة على شخصيات بعينها تابعة للحزب الوطني الحاكم آنذاك!

لقد أراد الكاتب الصهيوني من إرفاق تقريره المختصر عن هذه القوى والحركات السياسية المصرية، التأكيد على قصر نظر مبارك، وعدم إدراكه أن ثورة شعبية تنتشر وتسري في ربوع القطر المصري، وكأنه يريد توصيل رسالة مفيدة ومهمة لمبارك بأن عليه أن يتعلم من التجربة الإيرانية، ولا يعطي الفرصة للإسلاميين أن يصعدوا ويعتلوا عرش مصر!

كان من الطبيعي استمرار حركة المظاهرات في ميدان التحرير، والعواصم الكبرى للمحافظات المصرية، للمطالبة بتعديل الدستور المصري بحيث لا يتيح لجمال مبارك تولي مقاليد الأمور في مصر، واستمرار عملية التوريث بعد المخلوع مبارك، وكان عدد المتظاهرين يزداد يوماً بعد الآخر، حتى إن صحيفة صهيونية رأت أن"مصر تسير بلا قيادة أو اتجاه"[2]!

وقالت "حتى لا يتهم مبارك باتباعه نهج الفوضى، وأسلوب التيه، أمر

(١) المرجع نفسه.

(٢) تسيفي بارئيل، مصر بلا قيادة أو اتجاه، هاآرتس، ٢/ ٢/ ٢٠١١م.

السيد عمر سليمان بعقد لقاء عاجل بممثلي المعارضة المصرية، وحركتي "الإخوان المسلمين"، و"٦ إبريل"، وممثلين عن المتظاهرين، أو شباب الثوار، وهنا رأت صحيفة صهيونية أن "الهدف الأساسي من هذا اللقاء هو فضّ المظاهرات، وعودة المتظاهرين إلى ديارهم، وعودة الحياة إلى طبيعتها في الشارع المصري، فضلاً عن طلب المشاركين في اللقاء نقل سلطات مبارك إلى نائبه سليمان، وتنحيه عن الحكم، وهو ما عبّرت عنه أيضاً، وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون بضرورة نقل السلطة من مبارك إلى نائبه سليمان بهدوء، مع الانتقال السلمي للسلطة، وتحويل مصر إلى بلد ديمقراطي وحر"[1].

"بدا واضحاً أن لقاء سليمان مع ممثلي المعارضة المصرية لم يوقف نزيف الدماء المهدرة في الشوارع، ولم يردع المتظاهرين الذين يصرون على البقاء في ميدان التحرير بالقاهرة، وبقية المدن الكبرى، ويبدو أن الوضع سيظل كما هو لفترات طويلة، نتيجة لتعنت مبارك، وتفضيله البقاء في الحكم، على عكس رغبة المتظاهرين. فقد رفض المتظاهرون ما خرج به لقاء سليمان مع ممثلي المعارضة وممثليهم أنفسهم، وقالوا إن حديثه (غير مقبول)؛ لأنه لم يُلبِ كل المطالب، وقرروا الاستمرار في ميدان التحرير ربما لأيام قادمة، وربما أسابيع أيضاً[2]".

(١) آفي يسخروف، نائب الرئيس المصري يلتقي بالإخوان المسلمين، هاآرتس، ٦/ ٢/ ٢٠١١م.

(٢) في أماكن المظاهرات العاصفة.. خيام وأغاني في ميدان التحرير بمصر، هاآرتس، ٧/ ٢/ ٢٠١١م.

المبحث الخامس
مبارك وموقعة الجمل

حول "موقعة الجمل" التي جرت وقائعها في ٢/٢ في اليوم التاسع للثورة، رأت صحيفة صهيونية أن ساحة ميدان التحرير بقلب القاهرة تحولت إلى ساحة قتال، ومعركة حربية بين مؤيدي مبارك ومعارضيه من الثوار المصريين، سقط على إثرها المئات، ما بين شهيد وجريح، فيما شككت في تعداد الشهداء والجرحى والمصابين، حينما كتبت "إن الرقم لا يوحي بسقوط مئات، فقط [(١)]"، وقالت: "على الرغم من المظاهرات المليونية في شوارع مصر ومحافظاتها، فإن الآلاف من المصريين خرجوا أمس ٢/٢ مؤيدين لمبارك، رافعين شعار (بالدم والنار نفديك يا مبارك)؛ إذ وصل الآلاف منهم إلى ميدان التحرير، قبالة المعارضين لمبارك، ووقفت بين الجانبين قوات عسكرية محدودة، لإتاحة الفرصة لكل جانب للتعبير عن رأيه، لكن الأحداث جرت بسرعة بين الجانبين، وتلاحقت بشكل شرس، فضلاً عن دخول جِمال وحَمير، ساحة ميدان التحرير وسط المتظاهرين، والذين سيطروا على جزء كبير من الميدان، لكنهم ما لبثوا قليلاً حتى انقضَّ عليهم معارضو مبارك في وقت نجح فيه الجيش في تفريقهم جميعاً، وتحول الميدان إلى ساحة حرب بين الطرفين"[(٢)]. هكذا وصفت الصحيفة الصهيونية مشهد "موقعة الجمل".

تكرر المشهد نفسه لدى وسائل الإعلام الصهيونية التي رأت أن ثمة

---

(١) أنشيل بابر وآفي يسسخروف، مواجهات ضارية بين معارضي ومؤيدي مبارك، هآرتس، ٢/٢/٢٠١١م.

(٢) المرجع نفسه.

فريقين تناحرا، وسقط جراء ذلك العشرات ما بين شهداء وجرحى، وكأنها حرب شوارع بين أصحاب الأرض ومغتصبين، أو متعدين عليهم!

في هذه الأثناء تعرض السيد عمر سليمان، نائب الرئيس السابق، في الخامس من فبراير/ شباط ٢٠١١م؛ أي في اليوم الثاني عشر للثورة، لمحاولة اغتيال، في منطقة كوبري القبة بالقاهرة، ولم تعلن عنها وسائل الإعلام المصرية، إلا بعد أن نشر الخبر في جميع وسائل الإعلام الصهيونية الصادرة باللغة العبرية، وكان المنشور في"هآرتس"، كالتالي:"ثمة خمسة من الإرهابيين استهدفوا سيارة سليمان، لم يصب بشيء، لكن قتل اثنان من حراسه، ومعهم الإرهابيون الخمسة، وهو ما نقله مصدر مسؤول في البيت الأبيض، ورفض التعليق عليه في الوقت نفسه، وقال بالنص: (ليس لنا نية لفتح الموضوع)"[1]. لكن الغريب ليس في أن أول من نشر خبر الاغتيال كانت الصحف والمواقع الصهيونية، الصادرة باللغة العبرية، وإنما في الاعتراف بأن سليمان ومن قبله مبارك، صديقان حميمان للكيان الصهيوني، وهو ما رأته "هآرتس"سبباً كافياً لغضب المصريين منهما!

(١) آفي يسسخروف، فشل محاولة اغتيال عمر سليمان، هآرتس، ٥/ ٢/ ٢٠١١م.

المبحث السادس
تنحي مبارك !

كان من الطبيعي أن يستمر غضب المصريين على نظام مبارك ومعاونيه الجدد؛ إذ لم تلب مطالبهم بعد، ولم يتنح مبارك عن الحكم حتى الحادي عشر من فبراير/ شباط ٢٠١١م؛ لذلك خرج عمر سليمان في العاشر من فبراير/ شباط ٢٠١١م، مطالباً المتظاهرين بالعودة إلى منازلهم، وتقديم المساندة لحكومة الفريق شفيق "من أجل عودة الحياة إلى طبيعتها في الشارع المصري". وقال: "لقد حانت ساعة الاعتراف بالحقيقة، والتأكيد على أن الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني، كان يوماً تاريخيّاً وفاصلاً في تاريخ الأمة المصرية، وحركة شباب ٢٥ يناير/ كانون الثاني، هي حركة شعبية نجحت في إحداث التغيير المطلوب، من أجل الدفع بعجلة الديمقراطية والحرية في البلاد"[(١)].

جاءت هذه الكلمات على خلفية خطاب مبارك الأخير في العاشر من فبراير/ شباط ٢٠١١م، ورفضه القاطع التنحي عن الحكم؛ ما دفع المتظاهرين إلى الاستمرار في ميادين التحرير حتى الرمق الأخير؛ لذلك كتبت صحيفة صهيونية "إنه يبدو من أحاديث مبارك عدم نيته ترك الحكم، وإصراره على البقاء في القاهرة، ورغبته العيش والموت في مصر أيضاً، في وقت نقل فيه جزءاً كبيراً من صلاحياته إلى نائبه، اللواء عمر سليمان، لكن السؤال الأساسي يبقى: هل يوافق المتظاهرون على ذلك؟ أم سيصرون، كما قالوا، من قبل، على أنهم لن يعودوا إلى ديارهم، قبل إسقاط مبارك؟ وهل سيبقي سليمان في سُدة الحكم أم لا؟!"[(٢)].

(١) عمر سليمان يخاطب شعبه، هيئة تحرير هاآرتس، ١٠/ ٢/ ٢٠١١م.

(٢) تسيفي بارئيل، حكم مؤقت ومستقبل غامض، هاآرتس، ١١/ ٢/ ٢٠١١م.

"على أية حال ستنتقل السلطة في مصر إلى الجيش، لكن الجيش المصري كان صمام الأمن والأمان للرئيس، ولسُدة الحكم، ولنائب الرئيس! بيد أن المشير محمد حسين طنطاوي، هو القائد الفعلي للقوات المسلحة ووزير الدفاع وقتها، ومعه رئيس الأركان، الفريق سامي عنان، وقادة الأسلحة العسكرية المصرية، ومعهم ٤٦٠ ألف جندي في القوات النظامية، وأكثر من نصف مليون جندي في قوات الاحتياط، من بينهم ٦٠ ألف جندي في الحرس الجمهوري، لكن من المعروف أن الجيش كان بعيداً عن السياسة، على عكس ما حدث في عهدي الرئيسين السابقين، جمال عبد الناصر، وأنور السادات، لكن إذا ما تعرض طنطاوي للمرض مثلاً، فإن الفريق عنان سيتولى السلطة، وهو ما يعني المزيد من التوتر في مصر، نتيجة لتلبد العلاقة بين الجيش والمخابرات؛ أي بين عنان وسليمان، ومن قبلها علاقة سليمان بطنطاوي"[1].

"ثمة سؤال آخر يطرح نفسه، ويتعلق بمدى تورط الجيش في الأعمال المدنية، والسياسة الداخلية، والاهتمام بحالة الطوارئ، مثل مدى تدخل الجيش في تشكيل حكومة جديدة أو تشكيل سليمان حكومة حسب رغبته بشكل شخصي؟، وهل يسمح الجيش بحرية الأحزاب، وماذا عن وسائل الإعلام الحكومية؟ وماذا ستفعل وسائل الإعلام الخاصة في الفترة الانتقالية؟ وهل ستستمر النقابات العمالية في إدارة شؤون العمال في مصر؟ وهل سيتدخل الجيش لو رفض المتظاهرون تنازلات مبارك؟ لقد أعلن الجيش المصري أنه سيدافع عن مطالب الشعب، لتهدئة الشارع المصري، لكن ما المطالب المشروعة في نظر الجيش؟ وهل مصر مؤهلة للحفاظ على علاقاتها بالعالمين، العربي والدولي إذا ما تم تشكيل حكومة انتقالية أو مؤقتة، وصار من الصعب تقبل المبادئ والتوجهات الخارجية، فيما يقع على عاتق الإدارة الأمريكية توضيح كيفية تأكيد عدم المساس

(١) المرجع نفسه

بالمصالح الأمريكية نتيجة تغيير السلطة؟"[1].

الحقيقة أن وسائل الإعلام الصهيونية كانت في حالة من الفوضى والتيه حيال ما جرى في مصر تحديداً، خلال الأيام الأخيرة للثورة المصرية، وأعني من الخامس أو السادس من فبراير/ شباط٢٠١١م، وحتى تنحي مبارك، في الحادي عشر من الشهر نفسه؛ إذ نشرت مقالات وتقارير بعضها أفاد باستمرار مبارك ونظامه في الحكم، على الأقل، حتى نهاية فترته الانتخابية التي كان مقرراً لها في سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، والبعض الآخر رأى أن نظام مبارك يتهاوى، بقوة، وأن المتظاهرين لن يتنازلوا عن مطالبهم بتنحي مبارك وخلعه عن الحكم، وإجراء إصلاحات وتغييرات ضرورية في مصر!

لكن وسائل الإعلام الصهيونية ركزت جل دعايتها ضد الثورة المصرية على دعوة الذراع العسكرية لتنظيم "القاعدة" المتظاهرين في مصر إلى التصدي لنظام مبارك، والجهاد ضد حكمه الفاسد، وإنشاء دولة قائمة على الشريعة الإسلامية؛ مشيرة إلى "أن الجهاد بدأ في مصر، وكل إنسان صاحب قدرات يمكنه الاشتراك في هذا الجهاد، وعلى الشعب المصري تجاهل الشعارات الزائفة، مثل الديمقراطية، والعلمانية، والقومية؛ فالجهاد هو من أجل نصرة الإسلام، وباب الاستشهاد، مفتوح على مصراعيه"[2].

تزامنت هذه الدعوات مع تصريح نائب الرئيس المصري، عمر سليمان، في اليوم الثامن من شهر فبراير/ شباط٢٠١١م؛ أي قبيل تنحي مبارك بثلاثة أيام فقط، بأن أعداداً كبيرة من عناصر المنظمات الجهادية نجحت في الهروب من السجون المصرية أثناء اندلاع المظاهرات، وقال "إنهم يؤيدون مطالب المتظاهرين، ويحملون الأفكار والأيديولوجيات المتشددة؛

(١) المرجع نفسه.

(٢) حاييم إسروفيتش، القاعدة للمتظاهرين: الجهاد ضد مبارك، معاريف، ٩/ ٢/ ٢٠١١م.

ما يعني أنهم يمثلون تهديداً كبيراً لإسرائيل؛ لقد كانت مصر، في وقت من الأوقات، أرضاً خصبة للمتشددين، بمن فيهم نائب قائد تنظيم (القاعدة)، أيمن الظواهري، وبعض خاطفي الطائرات، في الحادي عشر من سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م، فيما نجحت قوات الأمن المصرية الخاصة في قمع غالبية الجماعات الإسلامية في البلاد، خاصة (الجماعة الإسلامية)، بعدما قتلت ٥٨ سائحاً في مدينة الأقصر في العام ١٩٩٧"[(١)].

تكررت هذه الرؤية الصهيونية، التي توضح، بصراحة شديدة، أن حكم مبارك ونظامه السابق كان يكبح جماح الجماعات الإسلامية، خاصة "المتشددة" منها، ويواجه الإرهاب بكافة أنواعه وأشكاله، وهو ما كان بمثابة صمام الأمن والأمان للكيان الصهيوني أيضاً. وربما كان هذا الأمر سبباً واضحاً في بكاء الصهاينة على مبارك!

وبالتالي تناقضت هذه الرؤية تماماً مع ما طرحته الصحيفة نفسها، التي نشرت التقرير السابق، من أن مبارك سيعلن تنحيه وتخليه عن الحكم في مصر الليلة في إشارة واضحة إلى، العاشر من شهر فبراير/ شباط٢٠١١م، بمعنى أنها كانت تراقب الأوضاع في مصر عن كثب، وكتبت عن ذلك قائلة: "إلى أي مدى سيخضع الرئيس مبارك لمطالب شعبه بعد مظاهرات استمرت أسبوعين؟ بحسب مصادر عسكرية مصرية، وفي الحزب الحاكم، سيلقي حسني مبارك خطاباً مهماً، الليلة، للمتظاهرين، ويعلن تخليه عن منصبه، وينقل صلاحياته لنائبه عمر سليمان!"[(٢)].

"توقع العالم أجمع، من أقصى شرقه إلى غربه، أن يعلن مبارك تنحيه أو تخليه عن الحكم في مصر، ولكنه رفض الإعلان عن ذلك في خطابه

(١) المرجع نفسه.

(٢) عاميت كوهين، استعدادات مصرية: مبارك سيعلن الليلة تركه الحكم، معاريف، ١٠/ ٢/ ٢٠١١م.

الأخير؛ فقد حاول تلطيف الأجواء مع الشارع المصري، وأمر سليمان بأن يتولى مناصب عدة نيابة عنه، ولكن بعد مرور ١٧ يوماً كاملة على اندلاع المظاهرات، لم يعلن مبارك تخليه عن السلطة؛ ويتوقع أن يكون سليمان خير خلف لخير سلف، ويمكن أن يحتويه المصريون ويرضوا به"[١].

وواصلت الصحيفة "ثمة تطور دراماتيكي في مصر، بعد مرور أيام طويلة على المظاهرات المصرية، التي سادت كل المدن والمحافظات المصرية يتردد اليوم (٢/١٠) أن حسني مبارك، سيستجيب لمطالب شعبه بالتنحي عن السلطة في القاهرة؛ فمن المتوقع خروج الرئيس مبارك، اليوم لإلقاء خطاب مهم، وقالت مصادر عسكرية مسؤولة: إن سلامة وأمن المواطن المصري مسؤولية كبيرة. وكان البيان العسكري الأول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدر أو نشر هذا البيان تحت قيادة وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي، وليس تحت قيادة الرئيس مبارك، وأنه يأتي للدفاع عن مصر ومواطنيها، وينعقد المجلس العسكري، بشكل دائم، بهدف الوقوف على مطالب الشعب المصري، وتحقيق مطالبه المشروعة، ونقل الصلاحيات إلى نائب الرئيس عمر سليمان، ولكن لا توجد، حتى الآن، حقائق تؤكد وجود ثورة عسكرية على الحكم من جانب الجيش"[٢].

تلك هي الثورة العسكرية المصرية الناعمة على الرئيس المخلوع، حسني مبارك، التي تحدثت عنها وتناقلتها جميع وسائل الإعلام العالمية خاصة الصهيونية، حتى قبيل أن تعلم بها نظيرتها المصرية، وهو ما يجدر مناقشته بالتفصيل.

(١) نير يهف، مبارك يحرج نفسه، واللا، ١١/ ٢/ ٢٠١١م.

(٢) المرجع نفسه.